استقبل وفدا من «مجموعة العمل الأمريكية لدعم لبنان»

الرئيس عون : سحب سلاح حزب الله يتم بالحوار

الحكومة ستبدأ قريبا في العمل على صياغة إستراتيجية للأمن الوطني تنبثق منها أخرى دفاعية

ملتزمون بالقرار 1701 بشكل كامل وعلى المجتمع الدولي وقف الخروقات الإسرائيلية لوقف النار

غابريل : أحمل رسالة من واشنطن تؤكد ضرورة نزع سلاح «الحزب» وإجراء الإصلاحات اللازمة لحصول لبنان على المساعدات المالية

هناك إشادة كبرى بالعمل الذي قام به الجيش اللبناني لكن لا يزال لديكم الكثير من الأمور التي يجب إنجازها

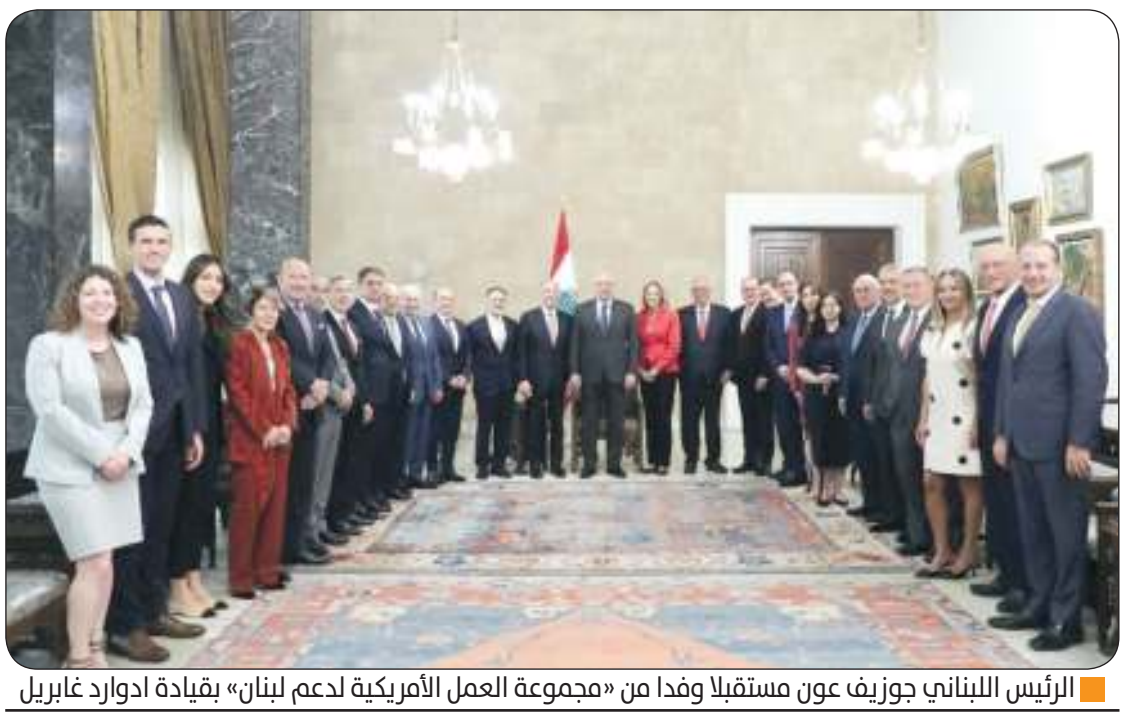
الرئيس اللبناني جوزيف عون مستقبلا وفدا من «مجموعة العمل الأمريكية لدعم لبنان» بقيادة ادوارد غابريل

جانب من الغارات الإسرائيلية التي لم تتوقف حتى الآن على جنوب لبنان

بيروت – «وكالات»: بعد زيارة نائبة المبعوث الأميركي إلى الشرق الأوسط مورغان أورتاغوس، استقبل الرئيس اللبناني جوزيف عون وفدا من مجموعة العمل الأميركية لدعم لبنان ATFL أمس الاثنين.

وشدد الرئيس عون أثناء اللقاء على أن بقاء إسرائيل في النقاط الخمس، التي احتلتها سيزيد الوضع تعقيدا، لافتا إلى أن الإصلاحات وسحب السلاح هما مطلبان لبنانيان.

أضاف أمام الوفد مؤكداً ألا وجود لأي أسلحة أو أي مجموعات مسلحة إلا ضمن إطار الدولة، مشيراً إلى أن المسائل تحل بالتواصل والحوار.

وأعلن أن الحكومة ستبدأ قريبا في العمل على صياغة استراتيجية الأمن الوطني التي تنبثق منها استراتيجية الدفاع الوطني.

من جهة أخرى، أكد رئيس الجمهورية على التزام لبنان بالقرار 1701 بشكل كامل، مثنيا على عمل «اليونيفيل» في قطاع جنوب الليطاني، مشيرا إلى الخروقات الإسرائيلية لاتفاق وقف إطلاق النار.

بدوره، أكد رئيس الوفد إدوارد غابريل، أنه يحمل رسالة من واشنطن تؤكد على ضرورة نزع سلاح حزب الله وإجراء الإصلاحات اللازمة لحصول لبنان على المساعدات المالية.

كذلك ذكر أن واشنطن تتطلع إلى أن تتم التغييرات على هذا الصعيد بشكل سريع.

وقال: «لقد كانت هناك إشادة كبرى بالعمل الذي قام به الجيش اللبناني، وبالعمل الجيد الذي قمتم به أنتم أيضاً. وأعلم أن مساهمتكم في ذلك كانت مهمة للغاية».

وأضاف: «لا يزال هناك الكثير من الأمور التي يجب إنجازها، وقد تمت إحاطتنا علماً بها. وكلما تم تنفيذها بسرعة، استطعنا مساعدتكم بشكل أسرع».

يشار إلى أن نائبة المبعوث الأميركي الخاص للشرق الأوسط، مورغان أورتاغوس، كانت قالت أمس الأحد، إن تركيز واشنطن حاليا ينصب على وقف الأعمال العدائية في جنوب لبنان ونزع سلاح حزب الله.

وأضافت في مقابلة مع تلفزيون «إل بي سي آي» اللبناني في بيروت، أن على السلطة والشعب الاختيار، إما التعاون معنا لنزع سلاح حزب الله وتطبيق وقف الأعمال العدائية وإنهاء الفساد كشريكين صديقين، أو خيار التباطؤ من قبل الحكومة والقادة وهنا لا يتوقعوا شراكة مع أميركا، وفق كلامها.

كما رأت أنه «كلما استطاع الجيش اللبناني الوصول إلى أهدافه ونزع سلاح جميع الميليشيات، تحرر الشعب اللبناني بشكل أسرع من النفوذ الأجنبي والإرهاب والخوف»، بحسب قولها.

كذلك أكدت أن واشنطن ستستمر في الضغط على الحكومة لتطبيق كامل لوقف الأعمال العدائية، كما قالت.

الجدير ذكره أن زيارة أورتاغوس الثانية إلى لبنان أتت بينما تواصل إسرائيل شن غارات على جنوب وشرق البلاد رغم سريان اتفاق وقف إطلاق النار منذ 27 نوفمبر/تشرين الثاني.

ومنذ توقيع اتفاق وقف النار بين إسرائيل والسلطات اللبنانية برعاية أميركية فرنسية في 27 نوفمبر 2024، نفذت القوات الإسرائيلية العديد من الغارات على مواقع في لبنان، قائلة إنها تستهدف مواقع لحزب الله.

كما رفضت الانسحاب من 5 تلال استراتيجية جنوب لبنان ترابض فيها، على الرغم من نص الاتفاق على الانسحاب التام.

قدموا التماسا إلى المحكمة العليا يطالب بدعم بقائهم خارجها

عودة عُشر سكان مستوطنة المطلة فقط على حدود لبنان

تقرير يؤكد أن مجمل المخاطر الأمنية بسبب الوضع الراهن والحساس أكبر مقارنة بقاطني الشمال الآخرين

جنود إسرائيليون على نقطة تفتيش أمام مدخل مستوطنة المطلة

«وكالات»: بعد مرور نحو شهر على قرار حكومة الاحتلال الإسرائيلي وجيشه إعادة سكان مستوطنة المطلة المحاذية للحدود اللبنانية إلى منازلهم، يشير رأي أمني إلى أنّ ثمة مخاطر حقيقية لا تزال تهدد حياتهم، فيما لم يعد إلى المستوطنة سوى عُشر سكانها.

وجاء الرأي الأمني في إطار التماس قدّمه سكان المطلة والمجلس المحلي فيها إلى المحكمة العليا الإسرائيلية، يطالب بتمديد فترة إخلاء السكان حتى الصيف، ويدعم مخاوف السكان. وقدّم اللواء احتياط غيورا آيلاند، صاحب «خطة الجنرالات» التي تُطبّق في قطاع غزة، والذي شغل سابقاً منصب رئيس مجلس الأمن القومي ورئيس قسم العمليات في جيش الاحتلال، الالتماس إلى المحكمة، بناءً على طلب سكان المطلة.

وفي تقريره، الذي أشارت اليه صحيفة يديعوت أحرونوت، أمس الاثنين، كتب أنّه على الرغم من انتهاء الحرب التي ألحقت أضراراً جسيمة بقدرات حزب الله، وعودة العمل بموجب اتفاق وقف إطلاق النار وفقاً لقرار الأمم المتحدة رقم 1701 لعام 2006، لا ينبغي إلزام سكان المطلة بالعودة إلى منازلهم في هذه المرحلة، وذلك بسبب أنّ «مجمل المخاطر الأمنية التي تهدد سكان المطلة بسبب الوضع الراهن والحساس مع لبنان، هي أكبر، مقارنةً بسكان الشمال الآخرين».

وفي الأشهر الأخيرة، يقود رئيس مجلس المطلة ديفيد أزولاي، مساعي أمام الجيش والحكومة بهدف استثناء المستوطنة التي تضررت بشدة خلال الحرب على لبنان، من قرار إعادة سكان الشمال إلى منازلهم، والذي نصّ على العودة في 1 مارس المنصرم.

ويطالب أزولاي حكومة الاحتلال بمواصلة تمويل منح الإخلاء للسكان لمدة أربعة أشهر إضافيةَ، ويؤكد أنّ الحكومة تخشى استثناء المستوطنة، وفتح بذلك «جبهات» مع بلدات تتعرض لتهديد أقل.

وقال أزولاي إنّ «التقرير الأمني للواء احتياط آيلاند الذي يشير إلى المخاطر الأمنية التي تهدد سكاننا يلزم الحكومة بأن تستيقظ. نأمل أن تنضم المحكمة العليا لمساعدتنا في هذا الواقع غير المعقول». وتابع أنّ «الدولة تطلب من السكان العودة إلى واقع حيث الجيش الإسرائيلي لم يستعد بعد لمنطقة دفاع محددة، ولا توجد خطط أمنية محدثة للبلدة». وأضاف «المواقع العسكرية الجديدة لم تُستكمل بعد، وبالتأكيد الجدار الفاصل بيننا وبين لبنان لم يتم إصلاحه وإغلاقه بالكامل.. ما زلنا نجد في ساحات المنازل بقايا قنابل حزب الله التي لم تنفجر، ولا يمرّ يوم بدون وصول عدة رسائل أمنية عن تهديدات في المنطقة».

إلى جانب أولئك الذين يستطيعون تحمل تكاليف الاستمرار في العيش بمكان آخر، اضطر الكثير من المستوطنين إلى العودة إلى منازلهم، بعد أن أوقفت الحكومة تمويل الإقامة خارج المطلة. ونقلت «يديعوت أحرونوت» عن آفي نديف، الذي تضرر منزله من قصف حزب الله، قوله «الشعور هو أنّ الدولة تتنصل من الوضع وتدعونا للعودة وإعادة بناء المنزل، في ظل واقع أمني حذّرنا منه منذ فترة طويلة قبل اندلاع الحرب».

وأردف نديف «أحتاج إلى استثمار أكثر من مليوني شيكل في بناء المنزل الذي دُمّر، بينما الوضع لا يزال غير واضح، ومن غرفة نومنا ما زلنا نرى قرية الخيام التي أُطلقت منها النار علينا، وأطلال قرية كفركلا التي بدأ حزب الله بالعودة إليها. لا يمكن أن يكون الوضع مقبولاً دون أن تضمن الدولة الأمن هنا. وإلا، أعطونا قيمة المنازل، وسننتقل إلى وسط البلاد، وأقيموا هنا قاعدة عسكرية».

وتوافقه زوجته ميراف الرأي، وتعتقد أنه من المبكر جداً إعلان «صورة النصر» بينما لم يعد نصف سكان المستوطنات الحدودية مع لبنان إلى منازلهم بعد. وقالت «هذا منزلنا ونحن اخترنا العيش هنا، لكنني قلقة». وأضافت «أنا مستعدة لتحمّل المخاطر بالنسبة لي، لكنني لا أعلم إذا كنت أرغب في أن يأتي الأولاد لزيارتنا هنا. لن أوافق على البقاء هنا بعد الآن دون وجود جنود، وأطالب برؤية استكمال الحلول الأمنية بعيني».

وكرر قائد قيادة المنطقة الشمالية في جيش الاحتلال أوري غوردين، والعميد ألون فريدمان، أمام المستوطنين، خلال الأشهر الأخيرة، قوله إنّ الواقع في المطلة قد تغيّر تماماً، ولا يوجد ما يمنع عودتهم إلى منازلهم. وقال اللواء غيورا آيلاند، أمس الأحد، «أنا أعرف كلاهما جيدا، قد يكون لديهما معلومات غير متاحة لي حول الجانب الآخر، قدراته ونياته، لكنني أتيت ولديّ معرفة جيدة بالمنطقة، وأعتقد أنني لم أرَ ما يكفي من جهود الجيش لتحسين الأمن في المطلة». وشدد على أنّ زوال المانع الأمني أمام عودة المستوطنين، يجب أن يكون فقط عندما تستقر الأوضاع الأمنية في المنطقة، «بحيث يثبت الجيش اللبناني التزامه بتعهداته، ويكمل الجيش الإسرائيلي الحلول الأمنية التي تطمئن السكان وتعيد الأمن إلى حياتهم»، وفق قوله.

مسؤولون أمريكيون أبلغوا بغداد بأن تجاهل هذا الأمر قد يدفع واشنطن إلى تنفيذ ضربات جوية ضدها

فصائل عراقية تدرس نزع السلاح خوفاً من المواجهة مع ترامب

بغداد – "وكالات": تدرس فصائل عراقية قوية تحظى بدعم إيراني، للمرة الأولى، التخلي عن سلاحها، سعياً لتفادي خطر تصاعد الصراع مع إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترمب، حسبما أوردت «رويترز» عن مصادر محلية مطلعة.

وأشارت مصادر، من بينها قادة محليون لفصائل مسلحة بارزة، إلى أن التحرك نحو نزع السلاح يهدف إلى خفض التصعيد، عقب تحذيرات غير رسمية نقلها مسؤولون أميركيون للحكومة العراقية منذ وصول ترمب إلى الحكم في يناير.

وقالت مصادر إن المسؤولين الأميركيين أبلغوا بغداد بأن تجاهل وجود الفصائل المسلحة قد يدفع واشنطن إلى تنفيذ ضربات جوية ضدها.

وقال عزت الشابندر، السياسي الشيعي الكبير والمقرب من الائتلاف الحاكم في العراق، لـ«رويترز»، إن المحادثات بين رئيس الوزراء محمد شياع السوداني وقادة فصائل مسلحة وصلت إلى مراحل متقدمة، وسط مؤشرات على استعداد هذه الجماعات للاستجابة للمطالب الأميركية المتعلقة بنزع سلاحها.

وأضاف: «الفصائل لا تتصرف بعناد أو تصر على الاستمرار بصيغتها الحالية»، مشيراً إلى أن هذه الجماعات «تدرك تماماً» أنها قد تصبح هدفاً محتملاً للولايات المتحدة، بحسب «رويترز».

وينتمي قادة الفصائل الذين تحدثوا إلى «رويترز» في بغداد ومحافظة جنوبية إلى «كتائب حزب الله»، و«حركة النجباء»، و«كتائب سيد الشهداء»، و«أنصار الله الأوفياء»، وقد اشترطوا عدم الكشف عن هويتهم نظراً لحساسية الموضوع.

وقال قيادي في «كتائب حزب الله»، أقوى الفصائل الشيعية: «ترمب مستعد لتصعيد الحرب معنا إلى مستويات أسوأ، نحن نعلم ذلك، ونريد تجنب مثل هذا السيناريو السيئ».

وقالت مصادر إن الراعي الإيراني للفصائل؛ «الحرس الثوري»، فوّضها بحرية اتخاذ القرار بما يلزم لتفادي نزاع قد يؤدي إلى عواقب وخيمة مع واشنطن أو إسرائيل.

ووفقاً لمسؤولين أمنيين يراقبان أنشطة الجماعات المسلحة، فإن التحالف الذي تنتمي إليه هذه الجماعات، وهو تحالف «المقاومة الإسلامية في العراق»، يضم فصائل شيعية مسلحة مشددة تمتلك نحو 50 ألف مقاتل، ومزوّدة بقدرات قتالية متقدمة تشمل صواريخ بعيدة المدى وأنظمة دفاع جوي.

ويُعد التحالف ركيزة أساسية في «محور المقاومة» الذي يضم شبكة من الجماعات والفصائل المدعومة من إيران أو المتحالفة معها في المنطقة، وقد أعلن مسؤوليته عن هجمات متعددة بالصواريخ والطائرات المسيّرة استهدفت إسرائيل والقوات الأميركية في العراق وسوريا منذ اندلاع حرب غزة قبل نحو 18 شهراً، بحسب ما أفادت به «رويترز».

وقال فرهاد علاء الدين، مستشار رئيس الوزراء للعلاقات الخارجية، إن الحكومة العراقية تسعى لضمان أن تكون الأسلحة في البلاد تحت إشراف الدولة من خلال «حوار بناء مع مختلف الجهات الفاعلة الوطنية».

وأفاد المسؤولان الأمنيان العراقيان بأن السوداني يعمل على نزع سلاح جميع الفصائل في «تحالف المقاومة الإسلامية» الموالية لـ«الحرس الثوري» و«فيلق القدس»، والتي لا تعترف بولائها لبغداد.

دعـــوة
يسر مجلس إدارة نادي برقان الرياضي
دعوة السادة أعضاء الجمعية العمومية
لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية السنوية
وذلك في تمام الساعة الثامنة من مساء يوم الاحد الموافق 2025/5/25م بمقر النادي بمنطقة شرق الاحمدي .
وذلك للنظر في جدول الأعمال التالي
- تقرير مجلس الإدارة عن أعمال السنة المالية المنتهية في 2025/3/31 م.
- الميزانية والحساب الختامي عن أعمال السنة المالية المنتهية في 2025/3/31 م وتقرير مراقب الحسابات .
- خطة مجلس الإدارة المقترحة لكافة أعمال النادي للسنة التالية.
- مشروع الميزانية المقترحة للسنة المالية 2026/2025 (الايرادات والمصروفات).
- الاقتراحات المقدمة للمجلس من أعضاء الجمعية العمومية الذين يحق لهم حضور الاجتماع أو من مجلس الإدارة قبل موعد الاجتماع بخمسة وعشرون يوما على الأقل .
- ترشيح مراقب الحسابات وتحديد مكافأته طبقا لإحكام المادة (36) من النظام الاساسي.
كما ينوه النادي إلى أن الاعضاء الذين لهم حق الحضور هم الاعضاء العاملون بالنادي الذين مضت على عضويتهم ستة ميلادية فأكثر والمسددين لكافة التزاماتهم المالية في المواعيد وبالشروط والأحكام المنصوص عليها في المادة (24) من النظام الاساسي .
يجب إحضار البطاقة الشخصية أو شهادة الجنسية لحضور الاجتماع
والله ولي التوفيق ....
مجلس الإدارة